

لعام 2017، أن يكون النمو عند 2,7%، غير أن «الشكوك الحائمة حول المسار الذي ستتخذه السياسات الاقتصادية الأميركية قد يكون لها تأثير سلبي خطير على آفاق هذا النمو»

حسن
شفراني

يتوقع أن يؤدي العامل في المصانع الكندية، وتحويلات المغترب اللبناني وعجلة النمو الصيني. وانطلاقاً من محاولة تلّمس طبيعة هذا العالم، يترقب البنك الدولي في تقريره عن الاقتصاد العالمي

إلا صناعة وطنية!

من شأن هذه السياسات أن تؤدي النمو العالمي والبلدان المختلفة. فلنأخذ مثلاً مباشراً، يُقدّر البنك الدولي أن لبنان جذب تحويلات من الولايات المتحدة خلال الفترة 2010 . 2015 بنسبة 3% من ناتجه المحلي الإجمالي؛ أي ما يُعادل مليار دولار تقريباً، فيما تدفقت إلى مصر استثمارات أجنبية مباشرة تعادل 6% من ناتجها خلال الفترة نفسها. وفي حال طغيان السياسات غير المحسومة في الولايات المتحدة أو في منطقة اليورو، فإن ذلك قد يؤدي إلى خفض تلك النسب على نحو كبير. كذلك فإن أي نمو أو تراجع في الاستثمارات في أي من الولايات المتحدة أو منطقة اليورو قد يؤدي إلى نتائج موازية في البلدان الصاعدة والنامية.

ترامب في برنامجه الانتخابي، إعادة توجيه الإنفاق الحكومي صوب البنى التحتية الأميركية والابتعاد عن أجندة أوباما . كليلتون الخاصة بتعزيز العولمة، في إشارة إلى الرؤية الاقتصادية للرئيس المغادر باراك أوباما، والمرشحة للديموقراطية الخاسرة هيلاري كليلتون، وتوجهاتهما في الإدارة الاقتصادية العامة. قد يكون لهذا الخط الجديد في الإدارة الماكرو اقتصادية إيجابيات، وخصوصاً في ظلّ الأزمات المتجددة التي تولدها عولمة اقتصادية تحولت إلى خدمة القطاع المالي والرساميل الحامية. وبالتالي، قد يُشجع على اعتماد مقاربات أكثر تركيزاً على خلق الوظائف في كل الأقاليم، غير أنه في المديين القريب والمتوسط،

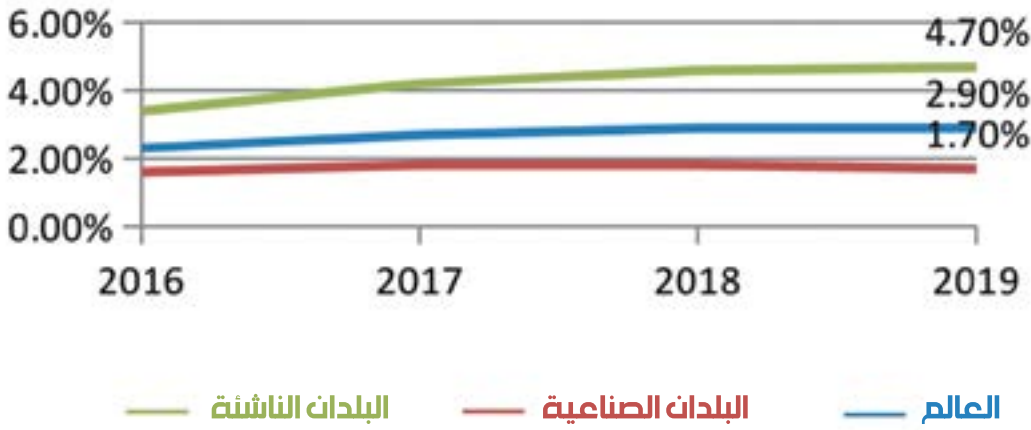
المعدّل المسجّل في المرحلة السابقة، وأن الصين وحدها مسؤولة عن نقطة مئوية كاملة تقريباً منه. والنمو والصاعدة سيكون المساهمة الأقوى لها في النمو العالمي منذ عام 2013. فعلياً، العين هي على التحولات السياسية في الولايات المتحدة بالدرجة الأولى خلال السنوات الثلاث المقبلة، وتحديد على الإجراءات الاقتصادية والنقدية التي ستتخذها إدارة دونالد ترامب، والتي سيكون لها ارتدادات على مختلف الأقاليم ومجموعات الدول. فتوجهات الرئيس المنتخب تشي بتوجه حمائي يُعزز الأفكار الوطنية ويؤدي التجارة الدولية ويعكس مسار اندماج الاقتصاد العالمي. ومن بين النقاط التي يطرحها دونالد

النفط، أما الثانية فستحافظ على معدّل زخم مستقر نسبياً خلال الفترة المدروسة، بنمو يرتفع تدريجاً إلى 5,8%، مع العلم بأنه يبقى دون

وفي اليابان، فإن السياسات النقدية الداعمة للقطاعات المختلفة ستستمر بتحفيز النشاطات الائتمانية ومحاولات خلق جؤ استثماري مريح. عموماً، رغم ظروف الضيق المالي الناجم عن ارتفاع الفوائد على السندات الأميركية منذ تشرين الثاني الماضي، فإن التمويل لا يزال مقبولاً نتيجة إجراءات المصارف المركزية في الحفاظ على سياسات تكييفية في البلدان النامية والصاعدة أيضاً. في هذه الفئة من البلدان، سيعود النمو الاقتصادي إلى الارتفاع خلال السنوات الثلاث المدروسة، ولكن باختلاف ملحوظ بين فئتي البلدان المصدرة للمواد الأولية وتلك المستوردة لها. فالأولى، ستشهد اندفاعاً كبيراً في النمو إلى 2,3% نتيجة الانتعاش في أسعار

لبنان جذب تحويلات من الولايات المتحدة خلال الفترة 2010-2015 بنسبة 3% من ناتجه المحلي الإجمالي

النمو الاقتصادي: العالم بين الفقراء والأغنياء (المصدر: البنك الدولي - 2017)



تعافي لبنان: السياحة ليست كافية

7% في جيوتي مثلاً، وإلى 4,4% في مصر و4% في كل من إيران والمغرب. أيضاً، تستمر معاناة لبنان على مستوى إدارة المالية العامة، في ظلّ النمو الضعيف. ويذكر التقرير على وجه الخصوص في سياق التأكيد أن مستوى التصحيح المالي في البلدان المستوردة للنفط لم يكن كافياً لإطلاق مسار خفض معدل الدين العام إلى الناتج؛ حيث يبلغ هذا المعدل 100% في مصر، 95% تقريباً في الأردن ونحو 145% في لبنان.

وبناءً على تقديرات البنك الدولي، فإن لبنان يُعدّ من بين البلدان الأساسية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التي تحتاج إلى مشاريع استثمارية في البنى التحتية، فالانقطاعات المستمرة في تغذية التيار الكهربائي تُشكل عائقاً أمام التنافسية وأداء الأعمال. كذلك فهو، مع الأردن، يُعاني من ضغط كبير على البنى التحتية من جراء تدفق أعداد هائلة من اللاجئين السوريين.

تعاني بلدان المنطقة بمجملها ضعف نمو الاستثمارات

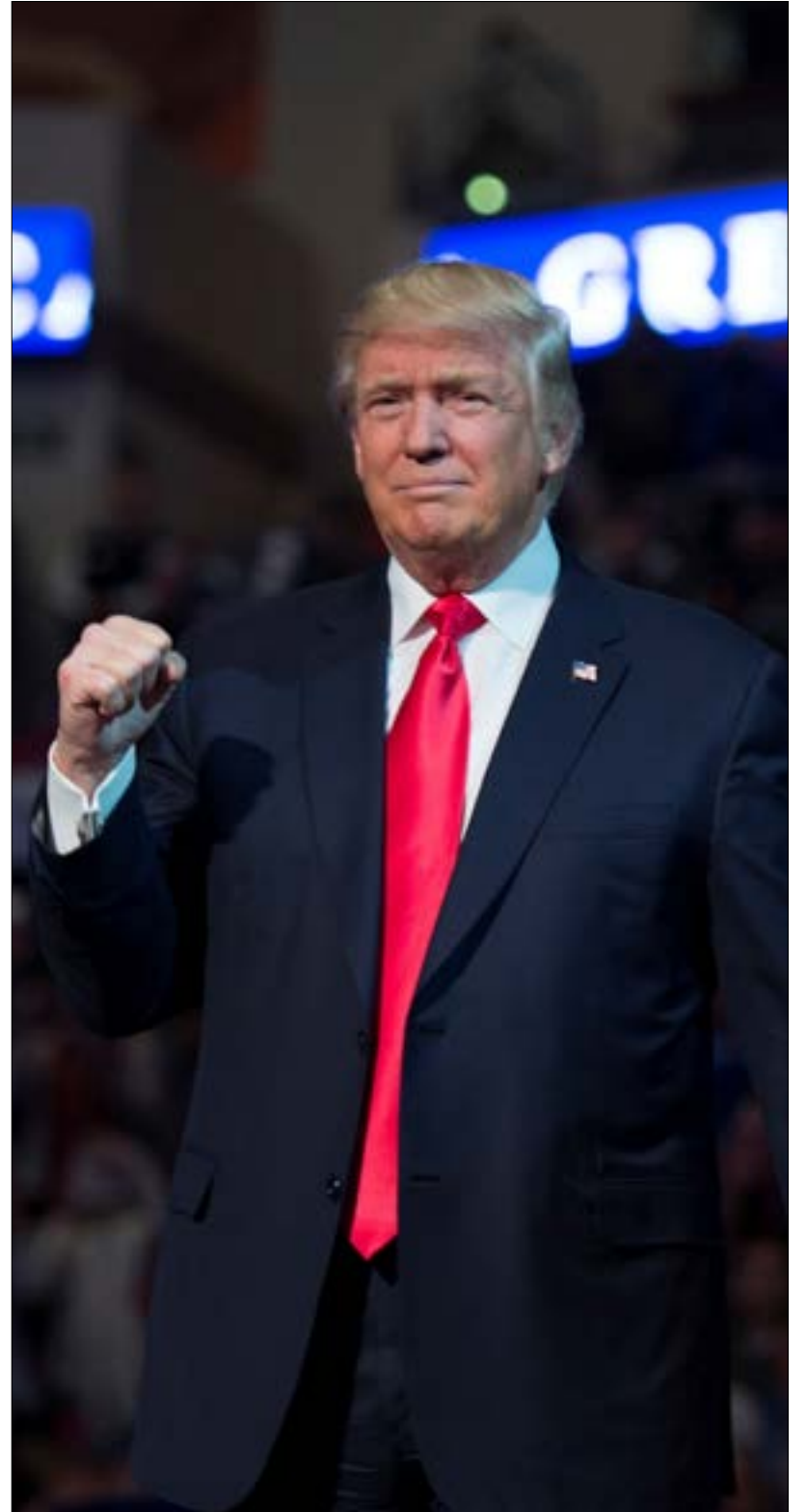
مجال تصدير الخدمات. ولعلّها إحدى الإيجابيات الأساسية التي تضمن إنتاجية حيوية في ظلّ ضعف القطاعات التقليدية، واستمرار التأثير السلبي للسياسة على الاقتصاد.

ولكن برغم هذا التفاؤل، سيُسجّل لبنان ثالث أسوأ نمو اقتصادي في عام 2017 بين بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، إذ يحل مباشرة قبل البحرين والسعودية والعراق، بمعدّل يبلغ 2,2%، فيما يرتفع المعدل إلى

يشرح خبراء البنك الدولي في تقرير أفاق الاقتصاد العالمي، أنه فيما تستمر معاناة البلدان المستوردة للمواد الأولية في مجال السياحة نتيجة الحوادث الإرهابية، وتداعيات الصراعات يُسجّل أن لبنان هو الوحيد الذي شهد انتعاشاً في القطاع السياحي مع تعافي الرحلات من أوروبا. وساهم تأثير التعافي السياحي مع النشاط القوي في القطاع العقاري، يتابع الخبراء، في تعافي النمو على نحو متواضع في هذا البلد عام 2016.

ويبني التحليل على قدرة التفاهم السياسي على تطوير هذا التعافي، إذ يقول: "في لبنان، من المفترض أن يؤدي تحسين الاستقرار السياسي بعد انتخاب رئيس الجمهورية في نهاية تشرين الأول، وذلك بعد عامين ونصف عام على الفراغ، إلى تحفيز الاستثمارات".

كذلك، يُعدّ لبنان، بحسب التقرير نفسه، من بين "البلدان الصلبة" في



لبنان هو الوحيد في المنطقة الذي شهد انتعاشاً في القطاع السياحي مع تعافي الرحلات من أوروبا (إف بى)